هذا البحث عند قول القطب واما اذا كانت اتفاقية فلانهما عن صادقين مح
وهذا البحث يفهم من حاشية العصام على التصديقات عند ذلك مع هذا التحقيق
ومن هذا التحقيق خلاصته ما في القطب ه .:.

فنقول لان الاتفاقية اما بمعنى ما لا يكون فيها العلاقة واما ما اعتبر فيها عدم العلاقة واما ما لم يعتبر فيها العلاقة فعلى الاول يلزم صدق الاتفاقية بدون العلاقة وهو بط اذ لا اتصال بدون العلاقة كما صرحوا فمعناه ما لم يعتبر فيها العلاقة فمراد القوم بنفي العلاقة ليس نفي المقيد فقط ولا القيد والمقيد معا بل نفي القيد فقط اي الاعتبار فمراد القطب ههنا خلاف مراده في شرح المطالع حيث اعتبر ههنا كون الاتفاقية ما اعتبر فيها عدم العلاقة فتكذب مع وجود العلاقة فيلزم من عدم العلاقة عدم اعتبار العلاقة والحاصل ان للقطب قولين في الظاهر قول في شرح المطالع وقول في هذا الشرح فقوله في شرح المطالع عدم اعتبار العلاقة فاذا لم يوجد العلاقة او وجدت واعتبرت تكون كاذبة واذا وجدت العلاقة ولم تعتبر تكون اتفاقية صادقة وهو ما صدق قوله في شرح المطالع لا اتصال بدون العلاقة وهو مذهب المص ههنا وهو الحق وقوله في شرح الشمسية اعتبار عدم العلاقة اي عدم العلاقة في الاتفاقية فيكون مع العلاقة كاذبة وهو قول المص في مقام التعريف هنا وخلاف ما قاله في جامع الحقائق وههنا اي في تركب المتصلة من صادقين وكاذبين فيكون للمص كالشارح قولان في الظاهر قول في جامع الحقائق وهو الحق وهو المطابق لقول الش في شرح المطالع ولقوله ههنا اي في تركب المتصلة الاتفاقية عن صادقين وكاذبين وقوله في مقام التعريف في هذا المتن موافق لقول القطب في مقام التعريف وفي مقام تركب المتصلة عن صادقين وكاذبين فيكون بين قوليهما في كتابيهما تناقض ودفعه بان المراد من نفيهما العلاقة اعتبارها وكثرتها على مذهب المص وشعورها على مذهب القطب فيكون لهما قولان في اللفظ وقول في الحقيقة فيكون قول القطب وههنا بحث اشارة الى التحقيق لا اشارة الى النقض على المص فاقبل وانصف ه حققنا هذا البحث في قلندرخانه يوم الثلاثاء في سنة ١٢٤٦
وانا ... قره باساى وتحرير هذا التقرير على ... الموهب